المقررون الخواص بالأمم المتحدة يعربون عن مخاوفهم بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية المصرى

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
THE ARAB CENTER FOR THE INDEPENDENCE OF THE JUDICIARY AND THE LEGAL PROFESSION
(ACIJLP)

مؤسسة دعم العدالة
JUSTICE SUPPORT FOUNDATION (JSF)

القاهرة فى 13 نوفمبر 2024

المقررون الخواص بالأمم المتحدة
يعربون عن مخاوفهم
بشأن مشروع قانون الإجراءات الجنائية المصرى

فى خطاب أُرسل يوم 8 نوفمبر 2024 إلى السيد رئيس جمهورية مصر العربية أعرب كل من :

- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛
- المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ -
- المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- المقرر الخاص المعني بإستقلال القضاة والمحامين ؛
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ؛
- الفريق العامل المعني بالإحتجاز التعسفي؛
- الفريق العامل المعني بحالات الإختفاء القسري أو غير الطوعي؛

عن مخاوفهم من التعديلات التى تشرع الحكومة المصرية إجراءها على قانون الإجراءت الجنائية المصرى .

- وقد أعربوا عن أن المخاوف لاتزال قائمة بشأن الصلاحيات الموسعة التي من شأنها أن تمنحها التعديلات الجديدة لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين دون مراجعة قضائية، والصياغة الغامضة والفضفاضة لبعض الأحكام، والتهديد المزعوم لضمانات المحاكمة العادلة. كما نشعر بالقلق من أن بعض التعديلات تبدو وكأنها تنتهك أحكام الدستور المصري وبالتالي تقوض الحقوق والحريات المحمية دستوريًا.

- وقد ذكروا الحكومة المصرية بأنها في 14 يناير/كانون الثاني 1982، صادقت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يتضمن المعايير الدولية بشأن الحق في المحاكمة العادلة واستقلال القضاء. وقدموا تعليقات على أحكام مختلفة من مشروع القانون، والتي قد تتعارض، إذا لم يتم تعديلها، مع إلتزامات حكومة فخامة الرئيس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، مع المواد 9 (الحق في الحرية والأمن وحظر الاعتقالات التعسفية)، 12 (الحق في حرية التنقل)، 14 (الحق في محاكمة عادلة)، 17 (الحق في الخصوصية)، 19 (الحق في حرية التعبير والرأي)، 21 (حرية

التجمع السلمي) والمادة 22 (حرية تكوين الجمعيات) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

والمركز إذ يرحب بخطاب السادة المقررين الخواص وتعليقاتهم على مشروع القانون وآثاره ، يدعو رئيس الجمهورية والبرلمان المصرى إلى الأخذ بعين الإعتبار لتلك التعليقات والمخاوف ، كذلك تعليقات منظمات حقوق الإنسان المصرية على مشروع القانون والتى قد تؤثر على إلتزامات مصر الدولية فى مجال حماية حقوق الانسان . والعمل الفورى على إحداث التعديلات التى من شأنها حماية حقوق الانسان وضمان حقه فى محاكمة عادلة ومنصفة ، خاصة فى تلك المرحلة التى سوف تشهد المراجعة الدورية الشاملة لملف مصر أمام مجلس حقوق الإنسان عام 2024 .

للإطلاع على نص التعليقات

https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29467